

SCT/36/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 مارس 2017

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة السادسة والثلاثون

جنيف، من 17 إلى 19 أكتوبر 2016

التقرير

الذي اعتمده اللجنة الدائمة¹

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (والتي يشار إليها في هذه الوثيقة باسم "اللجنة الدائمة" أو "اللجنة") دورتها السادسة والثلاثين في جنيف، في الفترة من 17 إلى 19 أكتوبر 2016.
2. ومثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/أو في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومنيكية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، الغابون، غانا، ألمانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، لاقتيا، لبنان، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، النرويج، عُمان، بنما، أوغندا، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور-ليشتي، تونس، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيت نام، المين (86). وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بصفته عضواً خاصاً في اللجنة الدائمة. ومثلت فلسطين بصفة مراقب.

¹ تم اعتماد هذا التقرير في دورة اللجنة السابعة والثلاثين.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الاتحاد الأفريقي (AU)، منظمة اتحاد بنيلوكس للملكية الفكرية (BOIP)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (3).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: رابطة صناعات العلامات التجارية (AIM)، الجمعية الفرنسية لممارسي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية (APRAM)، مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، جمعية أصحاب الملكية الفكرية (IPO)، الرابطة الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، الرابطة الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، الاتحاد الدولي لمحمي الملكية الفكرية (FICPI)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، الجمعية اليابانية لمحمي العلامات التجارية (JPAA)، الجمعية اليابانية للعلامات التجارية (JTA)، الرابطة الأوروبية لأصحاب للعلامات التجارية، منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (oriGIn) (14).

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني من هذه الوثيقة.

6. وأحاطت الأمانة بالمداخلات وسجلتها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتح السيد/ فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة ورحب بالمشاركين.

8. وتولى السيد/ ديفيد مولز (من الويبو) منصب أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

9. اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/36/1 Prov.).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين

10. اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين (الوثيقة SCT/35/8 Prov.).

البيانات العامة

11. أحاط وفد اليونان، متحدًا باسم المجموعة باء، علماً بختام الدورة السادسة والخمسين للجمعيات العامة للويبو، حيث لم يتم التوصل للأسف إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصميم (DLT). وأعرب الوفد عن خيبة أمله بأن الاعتبارات التي تقع خارج نطاق المعاهدة كانت تمنع المستخدمين من الاستفادة من التبسيط الشكلي لنظام التصاميم الصناعية. وأفاد بأن المجموعة باء قد توافق على إرسال النص المقدم إلى الجمعية العامة 2014 والوارد في الوثيقة SCT/31/2 إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سينعقد في المستقبل. وأعرب عن تقديره للتفسيرات التي قدمت أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة، لكنه لاحظ أن هذه التفسيرات لم تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في الحد من الشكليات. ورغم ذلك، أعرب عن استمرار المجموعة باء في دعمها القوي للجنة الدائمة كمنتدى هام لجميع البلدان الأعضاء لمناقشة القضايا وتسهيل التنسيق وتقديم المشورة بشأن التطوير التدريجي للقانون الدولي للملكية الفكرية بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات. كما أعرب عن التزام المجموعة باء بالمشاركة والعمل الجماعي بهدف تعزيز عمل اللجنة الدائمة في هذه المجالات. وأثنى الوفد على ختام ملخص الرئيس للدورة الخامسة والثلاثين بشأن تخصيص وقت كاف لمناقشة

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة بناءة حول المؤشرات الجغرافية.

12. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، إلى الوثيقة SCT/36/2 بعنوان "تجميع الردود بشأن الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة (GUI) والأيقونات والمحارف/الخطوط"، والوثيقة SCT/36/3 بعنوان "معلومات عن خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية (DAS)"، وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك أساس جيد للمناقشات. وأعرب وفد المجموعة عن خيبة أمله بشأن معاهدة قانون التصاميم، فيما يتعلق بفشل الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق خلال المفاوضات التي جرت في الجمعية العامة. وذكر وفد المجموعة أن المعاهدة لا ينبغي أن تبقى على جدول أعمال اللجنة إلا بمثابة تذكير أنه بمجرد التوصل إلى المرونة اللازمة، يمكن دفع هذه القضية إلى الأمام. ورأى الوفد أنه قد تم وضع المسات الأخيرة على معاهدة قانون التصاميم منذ عدة سنوات. وكانت هذه المعاهدة إجرائية ولم تتناول القضايا الجوهرية. وكانت تهدف إلى تيسير الوصول إلى حماية الملكية الفكرية عن طريق تنسيق وتبسيط إجراءات التسجيل، وهذا من شأنه أن يكون مفيدا للمستخدمين والساح لهم بإمكانية تنبؤ قانوني مرتفع على المستوى الوطني والدولي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأسباب وراء عدم وجود اتفاق حول عقد مؤتمر دبلوماسي كانت سياسية وليست تقنية. ولذلك، لم يكن هناك أي سبب لمناقشة معاهدة قانون التصاميم في اللجنة، وينبغي إيجاد حل على المستوى السياسي خلال الجمعية العامة المقبلة. وأشار الفريق إلى أن عددا من القضايا الهامة الأخرى قد أدرجت على جدول أعمال اللجنة الحالي، وهي حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية. وأيد وفد المجموعة الاقتراح المشترك المقدم من عدد من الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء النطاقات وأعرب عن استعداده للمشاركة بطريقة بناءة في جميع المناقشات الدائمة.

13. وأفاد وفد الهند، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية باعتبارها حافزا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وذكر بأن نظام ملكية فكرية عادل ودولي لا يشجع على الابتكار فحسب، بل سيكون أيضا قابلا للتعديل بما يتلاءم مع الاحتياجات التنموية المتنوعة للدول الأعضاء. ولذلك ينبغي أن يتوجه عمل اللجنة نحو الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة العريضة والتركيز على التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن نص لمعاهدة قانون التصاميم المحتملة. وأفاد بأن تنفيذ التزامات الناشئة عن المعاهدة الجديدة، وينبغي للمشروع المقترح أن يعالج القضية المهمة المتمثلة في بناء القدرات داخل أنظمة الملكية الفكرية للدول النامية وأقل البلدان نموا. لذا أعرب وفد المجموعة عن تفضيله إدراج حكم محدد بشأن المساعدة التقنية في الجسم الرئيسي لمعاهدة قانون التصاميم المقترحة، ودعا إلى إيجاد إجماع بين جميع الدول الأعضاء. وأفاد بأن معظم أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ قد دعمت مبدأ الكشف عن المصدر الذي كان له تأثير على مظهر التصميم الصناعي. وينبغي على الدول، كدول ذات سيادة أعضاء في الويبو، أن يكون لديهم المرونة الكافية لتشمل كجزء من التصميم عناصر معايير الأهلية التي تعتبر محممة لاستكمال الإجراءات اللازمة لحماية التصاميم الصناعية الواقعة ي اختصاصاتهم. وأشار الوفد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو ومفاده استمرار الدول الأعضاء في النظر، خلال انعقاد الجمعية العامة عام 2017، في عقد مؤتمر دبلوماسي لفائدة اعتماد معاهدة قانون التصاميم بهدف وضع معايير مبسطة لإجراءات تسجيل التصاميم الصناعية، والذي يمكن أن يتم عقده في نهاية النصف الأول من عام 2018. وأعرب عن استعداد المجموعة للمشاركة بشكل بناء مع المجموعات الأخرى من أجل التوصل إلى تسوية تامة للقضايا العالقة، لاسيما سد الثغرات في المواقف بشأن المادة 3(1)(أ) "9" والمادة 22 من مشروع المعاهدة. وأفاد انه يجب أن يكون لدى البلدان النامية الحيز السياسي الكافي لتشكيل نظام حماية للتصاميم الصناعية وفقا للمصالح الوطنية كما كان متصورا في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS). وذكر بأن مجموعته منفتحة لمناقشة الاقتراح المشترك المقدم من وفود إسرائيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان "التصميم الصناعي والتكنولوجيات الناشئة: أوجه التشابه والاختلاف في حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة"، وذلك بهدف فهم التطورات التكنولوجية الحديثة في

مجال الإلكترونيات والاثرت المرتب على تطوير التصاميم الصناعية في عصر وسائل الإعلام الجديدة مثل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف الذكي والكمبيوتر اللوحي، بما في ذلك تصاميم الأيقونات وواجهات المستخدم الرسومية. وفيما يتعلق بتمديد خدمة النفاذ الرقمي إلى التصاميم الصناعية، رأي وفد المجموعة أنه يمكن لمقدمي الطلبات أن يقللوا من عبء إعداد الوثائق اللازمة للمطالبات ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتحرك دولي لمنع التسجيل غير المبرر أو استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية، وأيد وفد المجموعة الاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا لتطوير واعتماد مستقبلي لتوصية مشتركة. كما أيد وفد المجموعة الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء دراسة حول الأنظمة الوطنية القائمة للمؤشرات الجغرافية، بهدف تعزيز فهم القواسم المشتركة والأساليب المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية التي اعتمدها مختلف الدول الأعضاء. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يرى تقدما نحو توافق في الآراء بشأن مسألة حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الوفد أن تقرير الأمانة المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء النطاقات (DNS) قدم معلومات مفيدة جدا عن مختلف الخدمات والإجراءات المتاحة لأصحاب العلامات التجارية لمنع سوء النية في تسجيل أو استخدام أسماء النطاقات. وطلب وفد مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ من الأمانة مواصلة تقديم تفاصيل حول الأدوات والآليات المحددة التي تم نشرها، إن وجدت، وذلك لتسهيل وصول بأسعار معقولة إلى مثل هذه الخدمات واستخدامها من قبل المستخدمين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأشار الوفد إلى أن لدى بعض أعضاء المجموعة مواقف وطنية مختلفة بشأن مسألة الكشف وسيقومون بتقديم بياناتهم الخاصة في هذا الصدد.

14. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن أسفه لنتائج مفاوضات الجمعية العامة لعام 2016 بشأن المسائل المتعلقة بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وأعرب عن اعتقاده بأن مقاومة إدراج مصالح عدد كبير من مختلف الأعضاء في الويبو قد أثبتت أنها عائقا أساسيا للتقدم في مشروع معاهدة قانون التصاميم. وأشار بشكل خاص إلى طلب المجموعة الأفريقية إدراج الكشف عن المصدر الأصلي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية/ البيولوجية المستخدمة في النماذج الصناعية في المادة 3 (1) "9" من كجزء من قائمة مغلقة غير إلزامية بمتطلبات تطبيقات التصاميم الصناعية. وسلط وفد المجموعة الضوء على النمو المتسارع للتصاميم الصناعية في النظام البيئي للملكية الفكرية. وقد تم تصميم مشروع معاهدة قانون التصاميم للحد من المتطلبات التي قد تفرضها الدول على مقدمي الطلبات، وبالتالي أشار الوفد إلى صعوبة التسهيل الواعي لصك يمكن أن يستبعد أشكالاً مختلفة من المعرفة والنشاط الفكري التي يمكن أن تشارك في تنفيذ التصاميم الصناعية. وبالنسبة للوفد، لا يزال من غير الواضح سبب ضرورة أن تكون قائمة متطلبات تطبيقات حماية التصميم الصناعي عبارة عن الحد الأقصى للأحقة معايير مغلقة. ولهذه الأسباب، فضلا عن الحاجة إلى توفير اليقين القانوني في النص، ظل وفد المجموعة الأفريقية مقتنعا بالحاجة إلى إدراج شرط الكشف في نص مشروع معاهدة قانون التصاميم. وفي نفس السياق، أعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى إدراج التوفير الفعال لبناء القدرات والمساعدة التقنية بما يتناسب مع احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وذلك للتأكد من أنها سوف تكون قادرة على تنفيذ معاهدة قانون التصاميم وجني فوائدها. وبالنظر إلى المتسع من الوقت للتفكير والمشاورات غير الرسمية الممكنة بشأن مشروع معاهدة قانون التصاميم قبل الجمعية العامة لعام 2017، أعرب وفد المجموعة عن أمله في إمكانية التوصل إلى حل عملي. وأفاد بأنه خلال الدورة الحالية للجنة الدائمة، سيشارك أعضاء المجموعة في مناقشة القضايا المتبقية وهي العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والاقتراح الجديد بشأن التصاميم الصناعية.

15. وأعرب وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن أسفه لأنه خلال الجمعيات العامة الأخيرة لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم. وأكد الوفد مجدداً أن المساعدة التقنية الفعالة وتعزيز القدرات الوطنية ستظل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة التي تضم البلدان النامية الأعضاء في المنظمة. كما أعرب وفد المجموعة عن أمله بأنه يمكن خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة في عام 2017 التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بأن حماية أسماء البلدان تشكل مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمجموعة، التي ترى أن أسماء البلدان وفرت فرصة ثمينة لدولة وضعت خطط مبتكرة لتحقيق القيمة من خلال

استخدام العلامات التجارية، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لا توجد حماية متسقة دوليا لأسماء البلدان، حيث تأكد ذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة ومن خلال في الدراسة التي أعدتها الأمانة لتحديد أفضل الممارسات الممكنة لحماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية أو عناصر من العلامات التجارية. وأكد الوفد على التزامه المستمر بالمناقشات بشأن حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، وأعرب عن رغبته في المشاركة في المناقشات حول الاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا (الوثيقة SCT/32/2). وأفاد أنه وفقا لقرار الجمعية العامة، فإن المجموعة تتطلع إلى مناقشات حول الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية في إطار ولاية اللجنة الدائمة والتي تغطي جميع جوانب هذه القضية.

16. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن أسفه العميق بأن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق لإنهاء المناقشات بشأن معاهدة قانون التصميم. وفي مقابل تجربة المفاوضات الفاشلة للجمعية العامة، رأى الوفد أن اللجنة يجب أن تنتقل إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة المدرجة في جدول أعمالها. وأفاد أنه خلال الدورة السابقة، حيث تم تخصيص معظم الوقت لوضع الصيغة النهائية لاتفاق حول معاهدة قانون التصميم، تقرر أن تبقى أسماء البلاد على جدول الأعمال وأن اللجنة الدائمة قد تعود إلى هذه المسألة في دورتها المقبلة. ومن ثم، توقع الوفد إجراء مناقشات بناءة وموضوعية بشأن هذه المسألة. وأفاد أنه، على مدار الأعوام، تم طرح عدد من الوثائق بشأن الجوانب الأوسع للمؤشرات الجغرافية وتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة خلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة. ومع ذلك، أوضح الوفد أن عمل اللجنة الدائمة لا ينبغي أن يهدف إلى تفسير أو تعديل أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف، وأن أي نسخة مستقبلية من وثيقة جنيف هي من الاختصاص الحصري لأعضاء اتحاد لشبونة. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن إجراء دراسة حول المؤشرات الجغرافية ونظام اسم النطاق إنما تندرج في نطاق قرار الجمعية العامة لدراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية في إطار ولايتها الحالية، وبالتالي دعم إجراء مثل هذه الدراسة من قبل الأمانة.

17. وأشار وفد الصين أنه على الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بمعاهدة قانون التصميم، إلا أن النص لم يفي بعد بتطلعات الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن توقعه بأن المناقشات يمكن أن تتقدم خلال الدورة الحالية والجمعية العامة لعام 2017. وأفاد بأن هناك بندان يبدو أنهما يمثلان مصدر قلق خاص وهما: المساعدة التقنية ومتطلبات الكشف. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية تحقيق نتائج فيما يتعلق بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

18. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن اعتقاده بأن معاهدة قانون التصميم ستكون أداة ثمينة بالنسبة لمبدعي التصميم في جميع أنحاء العالم، ولن تستفيد منها الشركات الكبيرة فحسب، بل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، لأن الهدف من معاهدة قانون التصميم هو تبسيط وتنسيق إجراءات تقديم طلبات التصميم والتسهيل على مبدعي التصميم في تقديم طلباتهم إلى المكاتب الوطنية للملكية الفكرية وكذلك إلى مكاتب الملكية الفكرية الأجنبية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن شرط الكشف في طلبات التصميم لفائدة استخدام الموضوع أو البناء مباشرة على المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لن يكون مناسباً في عملية مواءمة الإجراءات، معتبرا أن الكشف كان شرطا موضوعيا من شأنه أن يؤثر على قابلية تسجيل التصميم بدلا من أن يكون إجراء شكليا، وبالتالي، فإنه يقع خارج نطاق معاهدة قانون التصميم. وأعرب الوفد عن قلقه من أن إدراج شرط الكشف في معاهدة قانون التصميم من شأنه أن يضع عبئا لا مبرر له على مقدمي طلبات الحصول على حقوق التصميم الصناعية. كما أعرب الوفد عن أمله في أن الاجتماع يمكن أن يستخدم كمنصة لتسهيل عقد المؤتمر الدبلوماسي وجعل هذه المناقشات الجارية طويلة الأجل تؤدي نتائج مثمرة. وفيما يتعلق بالتصاميم التكنولوجية الجديدة مثل تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط، أعرب الوفد عن تأييده التام للاقتراح الذي تقدمت به وفود كل من إسرائيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة SCT/35/6، التي أبدى الوفد استعدادة للمشاركة وتبادل الآراء حولها. كما أيد الوفد توسيع خدمة الويبو للنفذ الرقمي إلى وثائق الأولوية للتصاميم الصناعية، لأنها ستفيد مقدمي الطلبات عن طريق خفض الأعباء عند إعداد وثائق

المطالبة بالأولوية المطلوبة. وفيما يتعلق بحماية أسماء البلدان، رأى الوفد أنه من الضروري منع التسجيل غير المبرر أو استخدام أسماء البلدان كعلامة تجارية، لكنه أشار إلى ضرورة حماية حقوق المستخدمين الشرعيين الحاليين لأسماء البلدان في العلامات التجارية حتى التي قد تكون أصبحت شهيرة أو حصلت على اعتراف في السوق المحلي. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للمقترحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية الواردة في الوثائق SCT/30/7 و SCT/31/7 و SCT/34/5. وبالنظر إلى القيود الخاصة بالقانون الجديد المعتمد مؤخرا لاتفاق لشبونة، والذي لم يأخذ بعين الاعتبار مختلف أنظمة المؤشرات الجغرافية الوطنية التي تم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء، رأى الوفد أنه من الضروري إجراء مزيد من الدراسة على المؤشرات الجغرافية بهدف المراجعة الدقيقة لجدوى نظام إيداع دولي للمؤشرات الجغرافية في إطار اللجنة الدائمة.

البند 4 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته - مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

19. أشار الرئيس إلى أن "الجمعية العامة للويو قررت أن تواصل في دورتها المقبلة في أكتوبر 2017 النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، والمقرر عقده في نهاية النصف الأول من 2018". ولفت الرئيس انتباه اللجنة الدائمة إلى حقيقة أن هذا القرار كان مختلفا عن قرار الجمعية العامة لعام 2015، الذي طلبت فيه اللجنة الدائمة وضع اللمسات الأخيرة على نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم. وفي إشارة إلى أن العمل الذي تم تنفيذه خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في الجمعية العامة لعام 2016، أفاد الرئيس أنه على الرغم من أنه لم يتم تحقيق نتيجة بشأن شرط الكشف والمساعدة التقنية، إن أن مشروع معاهدة قانون التصاميم هو وثيقة قيمة. كما أشار، معربا عن تفاؤله، إلى أن الجمعية العامة قد أشارت إلى كونها المحفل المناسب لمناقشة تلك المسائل وإمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي. وفي إشارة إلى أن الجميع أقر قد بأهمية التصاميم الصناعية، أفاد الرئيس أن مشروع معاهدة قانون التصاميم لم يكن من المفترض أن تكون معاهدة بحجم واحد يناسب الجميع، ولكن يجب أن تكون مرنة بما يكفي لتشمل خصائص ومميزات محددة في مجالات مختلفة.

20. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن المجموعة الأفريقية ترحب بأي مستوى من التفاوض حول مشروع معاهدة قانون التصاميم، من أجل إيجاد حل والقدرة على عقد مؤتمر دبلوماسي مع صك مفعل وذو مغزى لفائدة مكاتب الملكية الفكرية الأفريقية.

21. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أنه غير مستعد لمناقشة مشروع معاهدة قانون التصاميم بطريقة موضوعية في الدورة الحالية للجنة الدائمة.

22. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن خيبة أمله من أن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم. وفي إشارة إلى أن نص معاهدة قانون التصاميم قد استقر منذ عام 2014، ذكر الوفد أنه إقرار بولاية الجمعية العامة لعام 2015، تم مناقشة الحلول على نطاق واسع لاستيعاب الحاجة إلى حيز سياسة من أجل الامتثال للمتطلبات الوطنية أو الإقليمية ومسألة المساعدة التقنية. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أظهروا قدرا كبيرا من المرونة والتفاهم خلال تلك المناقشات وفي الجمعية العامة لعام 2016. ورأى الوفد أن المناقشات في الجمعية العامة قد وصلت إلى طريق مسدود ذي طابع سياسي، وبالتالي استنتج أن هناك حاجة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم في إطار اللجنة الدائمة.

23. وذكر وفد فرنسا، معربا عن خيبة أمله من أن الجمعية العامة للويو في عام 2016 لم تثمر عن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم، أن معاهدة قانون التصاميم لا ينبغي أن تناقش داخل اللجنة الدائمة في الفترة ما بين الدورة

الحالية والجمعية العامة المقبلة لأن العمل على جوهر مشروع معاهدة قانون التصاميم قد تم الانتهاء منه وأن قرار عقد مؤتمر دبلوماسي أصبح قرارا سياسيا ولم يعد مسألة تقنية.

24. وأعرب وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن تكرار أسفه بأن الاعتبارات التي تقع خارج نطاق المعاهدة تمنع حاليا المستخدمين من الاستفادة من تبسيط الإجراءات في نظام التصاميم الصناعية. وأشار الوفد إلى أن الوفد أظهر استعدادا في الجمعية العامة لعام 2014 للموافقة على إرسال النص إلى مؤتمر دبلوماسي في عام 2015، والذي للأسف لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه.

25. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن أسفه أن بعض التصريحات من مؤيدي المعاهدة لم تكن العملية من المضي قدما. ورأى أن الرغبة في تجاهل ما حدث في اللجنة منذ نوفمبر 2014 كان يمثل مشكلة وكان المقصود منه بالنسبة للمجموعة الأفريقية، عدم وجود رغبة لتحقيق النجاح بشأن معاهدة قانون التصاميم. وفي حين أكد على رغبته في إجراء مشاورات من أجل عدم تفويت الفرصة للمضي قدما، إلا أنه أشار إلى أنه ليس على استعداد لمناقشة قائمة على نص عام 2014، لأن حذف ما حدث أثناء العامين الماضيين غير ممكن. وفي رأيه أنه من غير ذي مغزى أن يتم عقد الاجتماعات إذا لم يكن هناك رغبة في مناقشة لما وراء مشروع نص معاهدة قانون التصاميم لشهر نوفمبر 2014. وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداده لإجراء مشاورات إذا كانت الدول الأعضاء راغبة في المشاركة في المناقشات التي جرت منذ ذلك الحين.

26. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أنه خلال الجمعية العامة، عُقدت مشاورات غير رسمية واسعة بشأن نص معاهدة قانون التصاميم، لاسيما بشأن الأحكام المتعلقة بالخاوف الأفريقية. وتم تناول هذه المخاوف بشكل كامل بطريقة شفافة جدا وأظهرت العروض التي قُدمت وجود نية حقيقية نحو المرونة والشمولية من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ورأى الوفد أنه في سياق المشاورات غير الرسمية، تقدمت المناقشات إلى المدى الممكن وحقن وقت اتخاذ قرار سياسي من أجل التوصل إلى قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي.

27. وفي إشارة إلى خيبة الأمل التي أعربت عنها الوفود بشأن حقيقة أن الوضع لم يتحرك إلى الأمام في الجمعية العامة للويبو عام 2016، أشار الرئيس إلى أن المواقف لم تتغير منذ ذلك الحين.

28. واختتم الرئيس بقوله أنه في حين أن معاهدة قانون التصاميم ستبقى على جدول أعماله، إلا أنه ينبغي على اللجنة الدائمة أن تلتزم بقرار الجمعية العامة.

تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/36/2.

30. وقدمت الأمانة الوثيقة SCT/36/2 وأبلغت اللجنة أن هناك 46 رد على الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط قد وردت في الوقت المناسب وانعكست في الوثيقة SCT/36/2، ووردت خمسة ردود إضافية في مرحلة لاحقة.

31. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للدول الأعضاء على ردودها على الاستبيان، وأفاد أن الوثيقة كانت مفيدة للغاية. وأشار الوفد إلى أن تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط وجميع المجالات الناشئة الأخرى في مجال التصاميم الصناعية تشكل موضوعا متزايد الأهمية بالنسبة لمكتب الملكية الفكرية. وفي إشارة إلى أن هذه الأنواع من التصاميم أصبحت أكثر انتشارا، وكانت في كثير من الأحيان أكثر الأنواع السائدة من التصاميم في اختصاصها، أفاد الوفد أن المعلومات الواردة في الوثيقة ساعدت على فهم الإطار الحالي ونظم التصاميم المختلفة في جميع

أنحاء العالم. ورأى أن الوثيقة SCT/36/2 كانت مفيدة جدا بالنسبة لمستخدمي أنظمة التصميم الصناعية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه الى الاستماع إلى مزيد من التعليقات والتفاصيل حول هذا الموضوع.

32. وشكر وفد إسرائيل وفدي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، واللذين كان قد عمل معها بشكل وثيق حول موضوع التصميم الصناعية والتكنولوجيات الناشئة كما هو مبين في الوثيقة SCT/35/6 Rev.2، كما شكر الأمانة على تجميع الردود، فضلا عن المكاتب التي قامت بالرد. وفي تعبير عن رأي مفاده أن الوثيقة SCT/36/2 هي وثيقة لا تقدر بثمن، أبلغ الوفد اللجنة بحقيقة أن عملية استبدال النظام الأساسي لقانون التصميم الصناعية الحالي في إسرائيل، استنادا إلى النظام الأساسي للمملكة المتحدة لعام 1919، بنظام أساسي حديث تمضي قدما، وذلك لإنشاء نظام للحماية لكل من التصميم المسجلة وغير المسجلة. وأوضح الوفد أنه في حين أن مشروع قانون التصميم المقترح يذكر على وجه التحديد تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط كمادة موضوع التصميم، إلا أن هناك دليل على خلافات في سياق المناقشات الأولية بشأن مشروع القانون فيما يتعلق بنطاق ومدة الحماية لتلك التصميم وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغي حماية تلك البنود وفقا لقانون التصميم الفريد من نوعه وفقا لقانون حق المؤلف أو في إطار كلا القانونين، ومدى الحماية في هذه الحالة. وذكر الوفد أن مصممي الخطوط الرقمية قد مارسوا ضغطا في إسرائيل لحماية حق المؤلف الكامل في الخطوط الرقمية، بدلا من حماية التصميم الفريد من نوعه. وبالرغم من وجود توافق في الآراء بشأن حقيقة أن الخطوط من الطراز القديم قد حظيت بالحماية دائما في إسرائيل في إطار قانون التصميم فقط، أشار الوفد إلى أن التغيير في التكنولوجيا يمكن أن يُفسر على الأقل من جانب بعض أفراد الجمهور على أنه تغيير لجوهر موضوع وحماية هذه العناصر. ونتيجة لذلك، فإن أية إشارة إلى التكنولوجيات الناشئة في إطار قانون التصميم أو قانون الملكية الفكرية بشكل عام، يجب أن تصاغ بعناية. وفي هذا الإطار، أكد الوفد أن الوثيقة SCT/36/2 ساعدت كثيرا في فهم النهج الوطنية المختلفة لحماية تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط. وفي إشارة إلى أن القوانين الوطنية اتبعت النهج المتنوعة في هذه المسألة، ذكر الوفد أن الاستبيان قد سلط الضوء على كيفية طرح التوازنات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء الأربعة والأربعين والمنظمتين الحكوميتين الدوليتين التي ردت على الاستبيان. وعلاوة على ذلك، فقد زودت تلك الوثيقة اللجنة بنقطة البداية للتفكير في طريقة معالجة هذه المسألة بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تشريع مستويات حماية التصميم الذي سيتناسب مع أوضاعها الفردية.

33. وشكر وفد اليابان الأمانة على عملها، وكذلك الدول الأعضاء على ردودها، وأشار إلى أن الوثيقة SCT/36/2 مكنت أعضاء اللجنة من تحديد أنواع الحماية والقوانين ذات الصلة وطريقة ومتطلبات إيداع الطلبات، فضلا عن نطاق حماية تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط، عندما ينطبق قانون التصميم في كل دولة من الدول التي ردت على الاستبيان. لذا رأى الوفد أن الوثيقة لم تكن مادة مرجعية مفيدة بالفعل لمكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا للمستخدمين.

34. وأكد وفد الصين على أن تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط هي قضية مهمة، كما أكد على أن الاحتياجات الجديدة والناشئة للحماية أظهرت النشاط الحيوي في مجال التصميم. وذكر الوفد أن المكتب الصيني قد تكيف مع هذه الاحتياجات الجديدة من خلال مراجعة دليل فحص البراءات وإدخال تلك العناصر الناشئة الثلاثة للحماية، والتي قد رحب بها المستخدمون. وفي حين أشار إلى أنه قد اكتسب حاليا بعض التجارب الجديدة في هذا المجال، إلا أنه أعرب عن رأي مفاده أن تصاميم الخطوط/أنواع الخطوط تحتاج إلى مزيد من الدراسة. واختتم الوفد بقوله أن الوثيقة SCT/36/2 مفيدة للغاية بالنسبة للدول من أجل فهم ممارسات الدول الأخرى وتحسين الممارسات الخاصة بها وأنه سيواصل إيلاء الاهتمام بهذا الموضوع.

35. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الوثيقة SCT/36/2 قد أشارت إلى حقيقة أن معظم الاختصاصات لم توفر الحماية لتصاميم واجهة المستخدم الرسومية

والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط كتصاميم فحسب، بل في إطار قوانين حق المؤلف والعلامات التجارية. وذكر الوفد أن النظام القانوني المطبق في السوق الأوروبية الموحدة للتصاميم تضمن مفهوم واسع النطاق لموضوع التصاميم المحتمل وسمح بحماية تصاميم الرموز البيانية والشعارات. كما تضمن النظام حماية واحتمات المستخدم الرسومية والأيقونات المتحركة على النحو المبين أيضا في برنامج التقارب الأخير لفائدة مكاتب الملكية الفكرية للعلامات التجارية الأوروبية وشبكة التصميم حول التمثيل البياني للتصاميم. وفيما يتعلق بالخطوط، أشار الوفد إلى أنه يمكن تسجيلها مع مؤشر المنتج - الخطوط المطبعية - حيث جرى تلبية الشروط الشكلية كما هو منصوص عليه في المادة 4 من اللائحة التنفيذية لتصاميم الجماعة الأوروبية.

36. ودعم وفد جمهورية مولدوفا هذا البند من جدول الأعمال وسط الضوء على أهمية هذا الموضوع في الوقت الحاضر. وفي إشارة إلى أنه طبقا لرأيه هناك أحكام قانونية وبعض الخبرات المتعلقة بتصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط، شدد الوفد على أهمية الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع وإيجاد أفضل طريقة لحماية تلك التصاميم.

37. وأعرب وفد البرازيل عن شكره لمن أيدوا طرح الموضوع للمناقشة وشكر الأمانة العامة على تجميع الردود، وأعرب عن أمله في أن تواصل المناقشات داخل اللجنة الدائمة توفير عناصر للدول الأعضاء عند النظر في المسألة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإطار الدولي الحالي يوفر بالفعل التوجيه ومساحة السياسة الكافية للأعضاء عند تناول تلك الجوانب. وأبلغ الوفد اللجنة الدائمة بأن واحتمات المستخدم الرسومية في اختصاصها كانت قابلة للتسجيل كبراءات زينة ثنائية الأبعاد. ومع ذلك، يجب أن لا يحتوي التمثيل على نص أو شعار أو علامات تجارية. وأوضح الوفد أن حماية الأيقونات المتحركة والتصاميم الصناعية لم تكن ممكنة في بلاده. وعلاوة على ذلك، لم يكن يُسمح بتضمين الحروف في تمثيل تصميم صناعي، ويمكن أن تستخدم الأيقونات كعناصر للتصاميم الصناعية طالما أنها لم تكن رموزا رسمية مثل شعارات الدولة أو مستودعات أسلحة أو أعلام. وفي الختام، ذكر الوفد أن مجال تطبيق التصاميم الصناعية لم يقتصر في حد ذاته على الحماية التي يوفرها تسجيل تلك التصاميم.

38. وأعلن وفد كندا، معربا عن تقديره للأمانة على العمل الذي تم تنفيذه وللدول الأعضاء على تبادل المعلومات التفصيلية حول الأطر والمناهج الخاصة بها، أعلن أن الدراسة كانت في الوقت المناسب ومفيدة لبلاده، حيث أن مكتب الملكية الفكرية الكندي كان يفكر في إدخال تغييرات على إجراءات الفحص المتعلقة بالتصاميم المتحركة، بما في ذلك واحتمات المستخدم الرسومية والأيقونات المتحركة. وأبلغ أن مكتبه كان قد تشاور مع أصحاب المصلحة حول عدد من الخيارات لتحسين فحص طلبات تصميم الرسوم المتحركة، وأعرب الوفد عن تأييده لمزيد من الدراسة والمناقشات حول ذلك المجال في الدورات المستقبلية للجنة الدائمة.

39. وأعلن ممثل الجمعية اليابانية للعلامات التجارية، معربا عن امتنانه لوفود كل من إسرائيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحهما المشترك، وكذلك الأمانة على تجميع الردود، عن اهتمامه بمناقشة هذا الموضوع في على المستوى الدولي.

40. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للأمانة على تجميع الردود والدول الأعضاء على ردودهم، وأكد على أهمية الوثيقة SCT/36/2، لاسيما بسبب عملية التصديق على قانون جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، التي جرت في بلاده. وفي إشارة إلى الاختلافات في الممارسات والنهج في مختلف الاختصاصات، أعرب الوفد عن أمله في أن يساعد التجميع على تحسين النهج في حماية الملكية الصناعية، وأعلن استعداده لمواصلة العمل بشأن الوثيقة.

41. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه اقترح أن يُدرج في الوثيقة SCT/36/2 الردود الخمسة الإضافية التي أشارت إليها الأمانة، وذلك لإعداد وثيقة أكثر قوة. ورأى أن الوثيقة يمكن أن تشمل أيضا الردود المقدمة من الدول الأعضاء

التي لم تزد بعد على الاستبيان وهي تعكس ردود إضافية و / أو مراجعة من الدول الأعضاء التي قدمت بالفعل إجاباتها لكنها ترغب في تقديم ردود أكثر دقة.

42. وذكر وفد اليابان أنه يعتقد أيضا أن الحفاظ على الاستبيان مفتوحا لفترة زمنية معينة سيكون مفيدا لإثراء نتيجة المسح وتحسين استخدامه والسماح للدول الأعضاء بتقديم ردودها أو تعليقاتها الإضافية.

43. وقال وفد إسرائيل إنه أيد الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أيده وفد اليابان، والذي يمكن أن يسهم أيضا في فهم النظم القانونية المختلفة ويجعل الوثيقة SCT/36/2 حتى أكثر شمولاً وقيمة.

44. ووجه وفد جمهورية كوريا الشكر للأمانة على تجميع ردود الدول الأعضاء على الاستبيان، وأعرب عن رغبته في تبادل الخبرات مع أعضاء اللجنة الدائمة الآخرين. ورأى أنه سيكون من المفيد تمكين الدول الأعضاء من تقديم تجاربهم بشكل موجز في إحدى الجلسات القادمة للجنة الدائمة. ونظرا لقضايا الاتصالات الإلكترونية بين المكتب الدولي للويو ومكتب الملكية الفكرية، أعرب الوفد عن أسفه لأن الوثيقة SCT/36/2 لم تتضمن ردوده وأعلنت عن تقديمها بالدورة القادمة للجنة الدائمة.

45. وأعرب مثل جمعية مالكي حقوق الملكية الفكرية عن امتنانه للأمانة على إعداد الاستبيان وجمع الردود في الوثيقة SCT/36/2 وأبلغ اللجنة بأن أعضاء جمعية مالكي حقوق الملكية الفكرية اعتبروا بالفعل أن التجميع أمرا على القيمة للغاية. وتساءل الممثل عما إذا كان يمكنه الإجابة على الاستبيان وتقديم منظور معزز من وجهة نظر أعضاء جمعياته ومحاميهم، والذين كانوا على دراية كافية بأنظمة قانون التصاميم في جميع أنحاء العالم، ليس فقط فيما يتعلق بمشتريات التصاميم ولكن أيضا فيما يتعلق بإنفاذها.

46. وأعرب وفد كندا عن تأييده لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار الوثيقة، ورأى أنه من شأن أي وثيقة دائمة الصلاحية أن تكون مفيدة لأن يفهم المستخدمون كيف قدمت الولايات القضائية المختلفة الحماية ويكونوا على بينة من القواعد المعمول بها.

47. وتساءل ممثل الجمعية اليابانية للعلامات التجارية عما إذا كان يمكنه تقديم إجابات على الاستبيان من وجهة نظر قطاع الأعمال في الدورات القادمة للجنة الدائمة.

48. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على الاستبيان مفتوحا للسماح للبلدان الأخرى بتقديم ردودها، ولاحظ أن وجود العديد من الإصلاحات الجارية في مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، والتي كانت تؤدي إلى تغييرات ومبادئ توجيهية في تلك المناطق.

49. وأعرب وفد السودان عن شكره للأمانة لإعداد الوثيقة SCT/36/2، وكرر التصريحات التي أدلت بها وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ونيجيريا.

50. وبعد المناقشات، التمس الرئيس من الأمانة أن تقوم بما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم ردود إضافية و / أو مراجعة على الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم الرسومية والأيقونات وصور الحروف/أنواع الخطوط؛
- دعوة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لتقديم تعليقاتها وملاحظاتها حول هذا الموضوع، من منظور تجربتها؛

- تجميع كل الردود والتعليقات والملاحظات المستلمة لإدراجها في نسخة مراجعة من الوثيقة SCT/36/2، تعرض على اللجنة في دورتها القادمة؛
- إعداد وثيقة تحلل الردود والتعليقات والملاحظات المستلمة، كي تنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة.

خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية

51. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/36/3.
52. وقدمت الأمانة الوثيقة SCT/36/3 وعرض على الشاشة عن خدمة النفاذ الرقمي.
53. وردا على سؤال طرحه الرئيس، أكدت الأمانة أن البدء في استخدام خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية المتعلقة بطلبات التصميم الصناعية يتطلب إشراك مكاتب على الأقل من مكاتب الملكية الفكرية.
54. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعرض الذي قدمته الأمانة، وأبلغ اللجنة الدائمة بأنه قد طلب معلومات عن خدمة النفاذ الرقمي، التي سبق استخدامها بكتافة في طلبات البراءات في ولايته، لأن استخدامها في التصميم كان أمرا موضع تفكير حاليا. وأكد الوفد على التقدم الذي أحرزه في تحليله في هذا الشأن، وأعرب عن أمله في أن يبدأ باستخدام خدمة النفاذ الرقمي للتصميم في عام 2017، وأفاد الوفد بأن العديد من أصحاب المصلحة قد حددوا استخدام تلك الخدمة كأولوية لأن التعامل مع المستندات الورقية انطوي على تكاليف كبيرة، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار الوفد إلى أنه مع خدمة النفاذ الرقمي، يمكن تجنب خطوة فيما يتعلق بالطلبات التي تتفق مع نظام لاهاي، والذي رأى الممثل أنه أمر مطلوب حاليا لتصنيف وثائق الأولوية داخل مكتب الملكية الفكرية التابع له. ولذلك، فإن خدمة النفاذ الرقمي تمكن مودعي الطلبات من المضي قدما بطريقة فعالة في متابعة حقوقهم. وذكر المشكلات المحتملة الناجمة عن تقديم وثائق الأولوية التي لا تمثل للمتطلبات الاعتماد، وأشار الوفد أيضا إلى أن استخدام خدمة النفاذ الرقمي من شأنه أن يقلل من خطر رفض توارخ الأولوية. ورأى أن استخدام خدمة النفاذ الرقمي للتصميم سيكون مفيدا ليس فقط لمودعي الطلبات ولكن أيضا لمكتبه، لأنها ستزيد الكفاءة وتتيح الفرصة للأتمتة. وأكد الوفد أن خدمة النفاذ الرقمي سوف تكون مفيدة أيضا في سياق نظام لاهاي، وشدد على أنها يمكن أن تكون أكثر فائدة للمستخدمين إذا كانت مكاتب الملكية الفكرية الأخرى من شأنها أيضا أن تفكر في هذا الخيار. وأشار إلى أن نظام لاهاي قد تم تنفيذ مؤخرًا في ولايته، واختتم الوفد كلمته بالقول إن النظر في خدمة النفاذ الرقمي الآن هو الوقت المناسب لأن العمل المتزامن على خدمة النفاذ الرقمي وعلى نظام لاهاي معا يمكن أن يكون فعالا جدا لأن هذين الموضوعين يمكن أن يتطلبا تضافر العمل في إعداد الأتمتة.

55. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على الوثيقة SCT/36/3 والعرض ذي الصلة، وأشار إلى أن خدمة النفاذ الرقمي نظام إلكتروني يسمح للويو بتبادل وثائق الأولوية والوثائق المماثلة بين مكاتب الملكية الفكرية. ولفت الوفد انتباه اللجنة الدائمة إلى أنه، في الوقت الحالي، كان يتم استخدام النظام فقط من أجل وثائق البراءات، ولكنه سمح أيضا بتبادل وثائق الملكية الفكرية الأخرى، بما في ذلك وثائق الأولوية للتصميم المعتمدة، وأعرب الوفد عن رغبته في الاعتراف بأهمية تحسين التعامل مع وثائق الأولوية في الحالات والنماذج الصناعية.

56. وأعرب ممثل جمعية مالكي العلامات التجارية الأوروبيين، عن شكره للأمانة على العرض، وقال إن استخدام خدمة النفاذ الرقمي ستسمح بتحقيق وفورات هائلة لأصحاب العلامات التجارية والتصميم. وأدرك أن خدمة النفاذ الرقمي يمكن بالفعل استخدامها في مجال التصميم إذا رغبت البلدان في ذلك، وأعرب الممثل عن أمله في أن تنفذها بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في المستقبل القريب.

57. وأعرب ممثل الجمعية اليابانية للعلامات التجارية عن تأييده للآراء التي عبّر عنها ممثل جمعية مالكي العلامات التجارية الأوروبيين وقال إنه يتوقع أن تشجع اللجنة الدائمة إجراء مناقشات عن هذا الموضوع بحيث يتم تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي مع طلبات الرسوم والنماذج الصناعية. وأشار الممثل إلى انضمام اليابان إلى اتفاقية لاهاي لعام 2015، وقال إن مودعي الطلبات الذين يقومون بتسمية اليابان من خلال نظام لاهاي كان عليهم أن يقدموا، مع مكتب البراءات الياباني، وثائق الأولوية في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نشر التسجيل. وفي حالة عدم القيام بذلك، لا يمكن أن يستفيد مودعو الطلبات من تاريخ الأولوية. ونظرا لفترة محدودة وقصيرة من الوقت لتقديم وثائق الأولوية، ورأى الممثل أن تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي من شأنه أن يمنع مودعي الطلبات من فقدان ميزة المطالبة بالأولوية في حالة تسمية اليابان أو دول أخرى.

58. وتوجه وفد إسبانيا بالشكر إلى الأمانة على العرض، وأعرب عن امتنانه للويبو على تقديمها للمساعدة والدعم لمكتب الملكية الفكرية الإسباني لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي في مجال البراءات. وأشار إلى أن هذا التنفيذ كان نجاحا كبيرا، مما مكن مكتب الملكية الفكرية من الحد من التكاليف التي يتحملها مودعو الطلبات، وأعلن الوفد عن استعدادة للعمل على هذا الموضوع في مجال التصاميم.

59. وأعرب ممثل جمعية مالكي حقوق الملكية الفكرية عن تأييده لتمديد خدمة النفاذ الرقمي لتشمل تصميم وثائق الأولوية. وبعد أن قدم الممثل مثلا على التكاليف المتكبدة في التعامل مع النسخ الورقية المعتمدة من وثائق الأولوية بالنسبة للإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية، واختتم الممثل كلمته بأن هذه التكاليف كانت عبئا لا لزوم له، خصوصا لمودعي الطلبات الأصغر. وأشار الممثل إلى أن التوقيت كان أيضا قضية، وأوضح أن فترة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة 4 (دال) (3) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية يمكن أن تكون هشة عند كان من اللازم الحصول على النسخ الورقية ومسحها ضوئيا ومعالجتها. ولهذه الأسباب، قال الممثل انه سيرحب بهذه الخطوة لمكاتب الملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين.

60. وأيد ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية البيانات التي أدلت بها منظمات المستخدمين الآخرين لصالح الخدمة، وقال إنه سيناشد مكاتب الملكية الفكرية بتقديم خدمة النفاذ الرقمي لمودعي الطلبات، ليس فقط فيما يخص وثائق الأولوية الرسوم للتصاميم الصناعية، ولكن أيضا لوثائق الأولوية للعلامات التجارية.

61. قال الرئيس إن اللجنة الدائمة أحاطت علما بالوثيقة SCT/36/3 وبالعرض الذي قدمته الأمانة على الشاشة عن خدمة النفاذ الرقمي لوثائق الأولوية.

62. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على النظر في استخدام خدمة النفاذ الرقمي لتبادل وثائق الأولوية للتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وخلص إلى أن اللجنة الدائمة سوف تقيم التقدم المحرز في هذا الصدد في دوراتها القادمة

البند 5 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية: الممارسات والنهج ومجالات التوافق الممكنة؛ الاقتراح المعدل المقدم من وفد جامايكا.

63. استندت المناقشة إلى الوثيقتين SCT/35/4 و SCT/32/2.

64. وأبرز وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأهمية الكبيرة لحماية أسماء البلدان، وأحاط علما بالوثيقة SCT/35/4. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي المناقشة التي ستجري في اللجنة الدائمة إلى نتائج ملموسة حيث أشارت الدراسات التي قامت بها الأمانة إلى الحاجة لتحرك دولي لمنع تسجيل أو استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية.

65. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علما بالوثائق المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. مجموعة أبلغت بأنها تدرس في ستة مجالات ممكنة للتوافق، وذكر أنه مستعد للمناقشة بشأن مجالات التوافق الممكنة أرقام 1 و2 و5 و6 ولكن لا يزال يفكر ما اذا كان على استعداد لمناقشة لمجال التوافق المحتملتين رقما 3 و4 اللذين يبدوان ذوا طابع فني.

66. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأكد أن الوثيقة SCT/35/4 أكدت فكرة أنه قبل وأثناء وبعد عملية تسجيل العلامات التجارية، كانت هناك عدة فرص متاحة لأطراف ثالثة لاستدعاء حماية أسماء البلدان. وذكر الوفد أن هناك عدة أسباب يمكن إثارتها في رفض أو إبطال العلامات التجارية، وهي عدم وجود تمايز أو لكونها وصفية أو لكونها مخالفة للسياسة العامة أو لكونها مضللة أو خادعة أو زائفة. وأشار الوفد أيضا إلى وجود خيارين متاحين لمعالجة الشواغل المثارة. أولا، يمكن تعويضها بأنشطة التوعية بالآليات المتاحة لرفض أو إبطال العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان. ثانيا، يمكن معالجة حماية أسماء البلدان في كتيبات فحص العلامات التجارية من أجل رفع الوعي بالإمكانيات الموجودة على نطاق واسع بالفعل في رفض أو إبطال التسجيل كعلامة تجارية لعلامات تتكون من اسم البلد أو تحتوي عليه. وأكد الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها لم يعارض مناقشة المجالات التوافق الممكنة أرقام 1 و2 و5 و6 ولكن يجب أن يكون المجالان المحتملان 3 و4 خارج نطاق عمل اللجنة الدائمة في تلك المرحلة الحالية لأن التقدم سيكون صعبا. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة البناءة في المناقشات القادمة عن هذا الموضوع.

67. وأكد وفد جامايكا أنه منذ عام 2009، قد دعا في اللجنة الدائمة لوجود حماية أكثر اتساقا وكفاية وفعالية لأسماء البلدان لأنها على نفس قدر أهمية الأعلام أو الشعارات الشرفية، وهي بالفعل المحمية بموجب اتفاقية باريس. وأكد الوفد أن رأيه ورأي العديد من الأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة أنه على الرغم من توفر الحماية نظريا لأسماء البلدان، فكثيرا ما كانت هذه الحماية محدودة، وتركت فرصة كبيرة للأشخاص والكيانات إلى إساءة استعمال لحسن النية وسمعة اسم البلد أو الاستغلال المجاني غير عادل لهما. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية الموجودة نظريا لأسماء البلدان لم تكن شاملة ولا وافية ولا كافية في الممارسة العملية. وفي الواقع، سوف يتم منح العلامات التجارية التي تحتوي على اسم الدولة التسجيل في الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إذا كانت لا تعتبر وصفية للسلع التي يتم السعي لتسجيلها. وبالمثل، من شأن العلامات التجارية التي تحتوي على اسم الدولة أن تكون مقبولة في الغالبية العظمى من الدول إذا لم تتكون العلامة حصرا من اسم البلد وتشتمل على كلمات إضافية و/ أو عناصر رمزية. وأكد الوفد أن الهدف من الوثيقة SCT/32/2 لم يكن فرض قواعد ينبغي على مكاتب الملكية الفكرية أن تتبعها، ولا وضع التزامات إضافية ولكن وضع إطار متماسك ومتسق لتوجيه مكاتب الملكية الفكرية وغيرها من السلطات المختصة في استخدامها للعلامات التجارية وأسماء الحقول، ومعرفات الأعمال التي تتكون من أسماء البلدان أو تحتوي عليها. ورأى الوفد أن الوثيقة SCT/35/4 مفيدة للغاية، وخاصة مجالات التوافق الممكنة. ويمكن أيضا أن يكون من المفيد إدراج بيانات أكثر واقعية فيما يتعلق بممارسة العلامات التجارية وتفسير قانون العلامات التجارية في مختلف الدول الأعضاء، مثل الظروف والتفاصيل العملية عن متى يتم اعتبار العلامة التجارية مضللة أو خادعة أو زائفة، ومن الذي سيكون له الحق في تقديم معارضة لعلامة تجارية تحتوي على اسم بلد. ومن شأن هذه البيانات أن تؤدي إلى تحديد مزيد من مجالات التوافق الممكنة ولكن أيضا مجالات الاختلاف الممكنة. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع جميع الدول الأعضاء والأمانة لإيجاد الحلول من شأنها أن تؤدي إلى حماية فعالة لأسماء البلدان وتحظى بإجماع جميع الأعضاء.

68. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده لعدم يغلق الباب تماما لتقييم للتوافق الممكن بين النماذج الوطنية بشأن القضايا المعيارية الموضوعية مثل مجال التوافق رقما 1 و5.

69. ورأى وفد هنغاريا أنه من المفيد مواصلة العمل على هذا الموضوع، ورأى أن أمورا كثيرة ستوقف على كيفية تحديد الأسئلة الأكثر تفردا فيما يتعلق بتحديد مجالات التوافق وخاصة ماذا يشكل اسم البلد. وأكد الوفد استعداده للنظر في مزيد من العمل على مجال التوافق الممكن فيما يتعلق بالطبيعة الخادعة أو المضللة لطلبات تسجيل العلامات التجارية، وذلك بهدف

إثارة أسئلة أكثر دقة بشأن معايير الخداع، وليس فقط في سياق أسماء البلدان، ولكن أيضا بمعنى أوسع حيث كان هناك اختلاف في الممارسات بين بعض مكاتب الملكية الفكرية. ويمكن التفكير في المزيد من الأسئلة المثارة في المجال مثل الدور الذي يمكن أن يقوم به مودع الطلب في الطبيعة الخادعة للعلامة التجارية أو ما إذا كان ينبغي فقط تفسير الخداع النهائي كسبب من أسباب الرفض. وأعرب الوفد عن استعداده لتقديم مساهمة أكثر تفصيلا عن هذه القضايا.

70. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي عن اقتراح وفد جامايكا والوثيقة SCT/35/4 واعتبر أن أسماء البلدان كانت محمية بشكل مناسب بموجب التشريع الأوروبي بشأن العلامات التجارية. وإذا اعتبرت أطراف ثالثة أنفسهم متضررين من علامة تجارية مخالفة للنظام العام أو خادعة أو مضللة، سيكون هناك سبب للرفض. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة.

71. وأعرب وفد موناكو عن أمله في أن تواصل اللجنة الدائمة العمل على حماية أسماء البلدان وأكد أنه على الرغم من أن هناك، من الناحية النظرية، آليات لحماية أسماء الدول ضد التسجيل والاستخدام كعلامة تجارية، فإن الممارسة كانت أكثر تعقيدا. وحاولت السلطات في موناكو لأكثر من 15 عاما حماية التسميات "موناكو" و"مونتني كارلو" في جميع أنحاء العالم. وذكر الوفد أن حماية أسماء البلدان لم تكن موحدة ولا حاسمة، وتطلبت الكثير من الموارد البشرية والمال، وعلاوة على ذلك، لم تضمن للمستهلكين أو لرجال الأعمال المحليين، لحفاظ على صورة البلد المعني. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة العمل على هذا الموضوع، وأكد أن الاقتراح المقدم من وفد جامايكا يمكن أن يكون أساسا ممتازا.

72. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد أن حماية أسماء البلدان مهمة جدا للمجموعة، وأيد اقتراح وفد جامايكا الوارد في الوثيقة SCT/32/2.

73. وشكر وفد سويسرا الأمانة لإعداد الوثيقة SCT/35/8 Prov، وهي تقرير الدورة السابقة للجنة الدائمة، التي تدل على الاهتمام المتزايد من جانب البلدان لتعزيز حماية أسماء البلدان. وأيد الوفد اقتراح وفد جامايكا بمواصلة العمل على وثيقة التوافق SCT/35/4، وسوف ينظر في مطالبة الأمانة بإصدار استبيان جديد أو استبيان تكميلي للحصول على المزيد من المعلومات العملية من الدول الأعضاء. وأكد الوفد أن العمل على تحديد مجالات التوافق الممكنة الأخرى بين قوانين وممارسات الدول الأعضاء ينبغي أن يستمر، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات المعارضة والحدود الزمنية لها ولكن أيضا ما تفعله البلدان للحيلولة دون تسجيل أسماء البلدان كعلامة تجارية أو استخدامها على المنتجات التي لا تأتي من البلد المعني.

74. ورأى وفد كوريا أن الوثيقتين SCT/35/4 و SCT/32/2 كانتا مفيدتين في وضع إطار متسق لتوجيه المكاتب الوطنية في استخدام أو تسجيل العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان. وأوصى الوفد بإدخال بند ضمان جديد على غرار المادة 4 (د) "2" من التوصية المشتركة بشأن توفير الحماية للعلامات التجارية المشهورة التي تنص على أنه لا يمكن المطالبة بالحماية إذا تم تقديم طلب تسجيل للعلامة اللاحقة أو تم تسجيلها قبل أن تصبح العلامة الأولى معروفة في الدولة العضو المعنية. وهذا النوع من الضمانات سيضيف اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ إلى مشروع التوصية المشتركة.

75. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) النسخة مراجعة من اقتراح وفد جامايكا وأعرب عن أمله في وضع واعتماد توصية مشتركة بشأن حماية أسماء البلدان.

76. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده لمواصلة العمل في اللجنة الدائمة حول هذا الموضوع وأي مبادرة للتعرف على الممارسة الحقيقية للمكاتب التي تتعامل مع الطلبات التي تحتوي على أسماء البلدان. وأكد الوفد على رغبته في مواصلة النظر في مجالات التوافق الممكنة، وخاصة المجالين 1 و 2.

77. وأوصى ممثل الجمعية اليابانية للعلامات التجارية بتغيير اللغة في منطقة التوافق الممكنة رقم 2 إلى "عندما يصف استخدام هذا الاسم أو يوحى بصورة غير مباشرة إلى مكان منشأ السلع أو طبيعة أو نوعية الخدمات المقدمة". وأوصى الممثل أيضا أن يكون نص منطقة التوافق الممكنة رقم 3 كما يلي: "عندما يؤدي استخدام هذا الاسم إلى جعل العلامة ككل خادعة أو مضللة أو زائفة فيما يتعلق بمنشأ السلع أو موحية بشكل غير مباشر بطبيعة أو نوعية الخدمات المقدمة". وبالمثل، أوصى الممثل أن يكون نص منطقة التوافق الممكنة رقم 4 كما يلي: "عندما يؤدي استخدام هذا الاسم إلى جعل العلامة ككل خادعة أو مضللة أو زائفة فيما يتعلق بمنشأ السلع أو طبيعة أو نوعية الخدمات المقدمة".

78. وبعد المناقشات، خلص الرئيس إلى أن هذا البند سيظل مطروحا على جدول أعمال اللجنة الدائمة. والتمس من الأمانة دعوة الأعضاء إلى أن تقدم، على سبيل الأولوية، تعليقات وملاحظات على مجالات التوافق رقم 1 (مفهوم اسم البلد) ورقم 2 (استبعاد العلامة من التسجيل إذا اعتبرت وصفية)، رقم (5) (الإبطال والاعتراض) ورقم 6 (الاستخدام كعلامة)، بما في ذلك أمثلة عملية على الطريقة التي تطبق هذه المبادئ في ولايتها القضائية.

مستجدات على الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول (DNS)

79. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/36/4.

80. وتوجه وفد هونغاري بالشكر الأمانة على المستجدات الواردة في الوثيقة وأعرب عن تأييده للإبقاء على هذا البند مطروحا على جدول الأعمال. وطلب الوفد من الأمانة تقديم المزيد من التوضيحات بشأن أي خبرات مكتسبة من مراقبة نظام التعليق السريع الموحد (URS). وفيما يتعلق باستعراض آليات حماية الحقوق (RPM) التي بدأت في شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، استفسر الوفد من الأمانة عن الجدول الزمني المؤقت لاستعراض السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP)، المزمع أن يتم كمرحلة ثانية من عملية مراجعة آليات حماية الحقوق التابعة لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

81. وأوضحت الأمانة أن قرار الويبو بعدم المشاركة لأن أحد مقدمي خدمة تسوية منازعات لنظام التعليق السريع الموحد أخذ في الحسبان الاعتبارات التشغيلية واعتبارات السياسة. وأشارت الأمانة إلى وجود عدد من الأسباب التي جعلت نظام التعليق السريع الموحد لا يلقي إقبالا كبيرا للحقول الجديدة العليا المكونة من أسماء العامة (gTLDs) بالمقارنة مع السياسة القائمة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول. وأوضحت الأمانة، فيما يتعلق باستعراض آليات حماية الحقوق التابعة لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، أن مراجعة السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول من المقرر مبدئيا إجراؤها في بداية العام 2018 على أقل تقدير، ولكن نظرا للتداخل الموضوعي لنظام التعليق السريع الموحد والسياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول، تواصل الأمانة مراقبة عملية الاستعراض عن كثب وخصوصا في حال حدوث تقدم في الجدول الزمني المتوقع.

82. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المجر وشكر الأمانة على الوثيقة والإحاطة. وأشار الوفد أيضا إلى تأييده لمواصلة رصد الأمانة للتطورات الجارية في نظام أسماء الحقول.

83. وتوجه ممثل شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بالشكر إلى الأمانة على المستجدات الواردة في الوثيقة. وفيما يتعلق بحماية مختصات المنظمات الحكومية الدولية، أشار الممثل إلى أن شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وإن لم تكن مخاطبة، فقد ردت على رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممثلي الدول الأعضاء تلتبس المساعدة من حكوماتهم لهذا الغرض. وأشار الممثل إلى أن هناك، حاليا، شريط مؤقت بشأن تسجيل أسماء الحقول التي تحتوي على مختصات المنظمات الحكومية الدولية في المستوى الثاني ويبقى ذلك العمل مستمرا لإيجاد حل يوازن بين مخاوف المنظمات الحكومية الدولية ومصالح تسجيل الطرف الثالث. وفي هذا الصدد، أوضح الممثل أن هناك، كما هو مبين في الوثيقة، مجموعة صغيرة

تشمل المنظمات الحكومية الدولية ومجلس إدارة شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة واللجنة الاستشارية الحكومية اقترحت حل وسط، ولكن لا يزال رهنا بنظر مجتمع شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى وجود عملية لتطوير السياسة جارية في شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة لمناقشة الأسباب التي تدعو إلى ضرورة بقاء عملية إضافية جديدة لتطبيق الحقول العليا المكونة من أسماء لتوسيع مساحة الحقول العليا المكونة من أسماء عامة.

84. وشكر وفد فرنسا الأمانة على الوثيقة، وأكد على صعوبة حماية المصطلحات الجغرافية على شبكة الإنترنت، ولا سيما في نظام أسماء الحقول. وبعد إشارة الوفد إلى هذه الصعوبة، أشار أيضا إلى اقتراحه الوارد في الوثيقة SCT/34/6 بإجراء دراسة عن المؤشرات الجغرافية.

85. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الأمانة على المستجدات وأكد على أهمية مواصلة رصد التطورات نظام أسماء الحقول وخصوصا لأن هذا يتصل بحماية العلامات التجارية. وأشار الرئيس إلى أن التجارة الإلكترونية تمثل حاليا ما يقدر بنحو 6 في المائة من التجارة العالمية ومن المتوقع أن تزيد النسبة إلى 13 في المائة بحلول عام 2020، بناء على عرض توضيحي قدمه المنتدى الاقتصادي العالمي في الويبو. ورأى الرئيس أن التجارة الإلكترونية قد تشكل في نهاية المطاف جزءا أكبر من التجارة ككل وأعرب عن أمله في استمرار حماية حقوق الملكية الفكرية في نظام أسماء الحقول.

86. ونظرت اللجنة الدائمة في الوثيقة SCT/36/4، وتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

البند 6 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

87. استندت المناقشات إلى الوثائق SCT/30/7 و SCT/31/7 و SCT/31/8 Rev.5 و SCT/34/6.

88. وتحدث وفد لاتفيا باسم المجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن الجمعية العامة قد وجهت اللجنة الدائمة لدراسة أنظمة مختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية في إطار ولايتها الحالية والتي تشمل جميع الجوانب. وفي البداية، أعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تأييدها لوفود جمهورية التشيك وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا بأن تدرس حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول أو على الإنترنت. ورأى الوفد أن الاقتراح يمتشى مع عمل اللجنة الدائمة وقرار الجمعية العامة، ورأى أيضا أنه من الأهمية بمكان إجراء تحليل معمق للوضع الراهن، لأنه قد تم اكتشاف ثغرات مفاهيمية عن هذه القضية خلال التوسع في الحقول العليا المكونة من أسماء، وأنه من المهم أن يتم تعزيز فهم التعقيدات المحيطة بالمؤشرات الجغرافية وحمايتها في نظام أسماء الحقول. وفيما يتعلق بالمقترحات الأخرى في إطار البند 6 من جدول الأعمال، قال الوفد إن موقف مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لم يتغير. ورغم أن عددا من المقترحات المقدمة اقترح معالجة المؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن رغبته في فهم قيمة الدراسات المقترحة، حيث أن نظامي حماية المؤشرات الجغرافية، وهما العلامة التجارية والنظم الفريدة، كانا معروفاً لأعضاء اللجنة. وأشار الوفد إلى أن بعض المقترحات تجاوزت تحليل النظم الوطنية، وخلص إلى أن تلك المقترحات لن تنسجم مع ولاية اللجنة الدائمة.

89. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن رغبته في معالجة مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، حيث أن العديد من الوثائق قد طُرح في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وشدد الوفد على أن خطة العمل المستقبلية بشأن المؤشرات الجغرافية داخل اللجنة الدائمة يجب أن تحترم ولاية اللجنة الدائمة. ونتيجة لذلك، يجب ألا يهدف عمل اللجنة الدائمة إلى تفسير أو إعادة النظر في أحكام وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، لأن أي تعديل يتم في المستقبل على هذه الوثيقة كان من الاختصاص الخالص لاتحاد لشبونة. ونتيجة لذلك، فإن فحص الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية داخل الولاية الحالية وتغطية جميع الجوانب لا يمكن أن يقومان على المقترحات الواردة في الوثائق SCT/30/7 و SCT/31/7 و SCT/34/5، لأنها تتعلق باتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة.

ورأى الوفد أن عمل اللجنة في المستقبل ينبغي أن يركز على المناقشات الموضوعية عن المؤشرات الجغرافية أو نظام أسماء الحقول أو أسماء الإنترنت.

90. وأشار وفد المجر إلى الاقتراح المشترك مقدم من وفود جمهورية التشيك وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا، وأوضح أن الاقتراح قد عُرض بالتفصيل خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة الدائمة. وأعاد التأكيد على أن الاقتراح المشترك قام على الاحتياجات الحالية والحقيقية لمستخدمي المؤشرات الجغرافية، وأشار الوفد إلى أن الاقتراح حظي بتأييد واسع من الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة. ولذلك، من أجل الشروع في مناقشة موضوعية بشأن الاقتراح، أعرب الوفد عن رغبته في الاستفادة من المناقشات غير الرسمية.

91. وأشار وفد فرنسا إلى قرار الجمعية العامة لعام 2015 بشأن المؤشرات الجغرافية وقال إن الأخيرة لا ينبغي أن تُستخدم كدريئة لإعادة النظر في كل الدراسات التي أجريت بالفعل في الدورات السابقة للجنة. وعلى العكس من ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي النظر إلى هذا القرار باعتباره فرصة لدراسة عدد من المسائل التي لم يتم تناولها حتى الآن، على سبيل المثال، حماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت، وإشكاليات أسماء الحقول، وأهمية استخدام أنواع أخرى من الملكية الفكرية مثل العلامات الجماعية وعلامات التصديق لحماية المؤشرات الجغرافية.

92. وقال وفد البرتغال إنه، مع أخذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام 2015 في الاعتبار، فإنه يتفق مع الوفود الأخرى التي رأت أن المهمة الموكلة إلى اللجنة الدائمة، وهي فحص مختلف نظم حماية المؤشرات الجغرافية، كان لا بد من القيام بها في إطار الولاية الحالية للجنة الدائمة. وبالتالي، فإنه لا يمكنه أن يشمل أي تنقيح لنظام لشبونة أو أن يستند على أي وثائق تتعلق باتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، على النحو المشار إليه في الوثيقتين SCT/30/7 و SCT/31/7. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك مسائل كانت بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من جانب اللجنة، والتي كانت تشكل تهديدا لحماية المؤشرات الجغرافية في جميع أنحاء العالم، مثل حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول أو حماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت. ورأى الوفد أن هذه المسائل تستحق مزيدا من المناقشة داخل اللجنة الدائمة من أجل إيجاد حلول مشتركة ومناسبة في المستقبل القريب. وأخيرا، رأى الوفد أن الموضوعات المقترحة من وفد فرنسا في الوثيقة SCT/34/6 ذات أهمية كبيرة، وأعرب عن تأييده لفكرة أن الأمور المتعلقة بالعلاقة بين المؤشرات الجغرافية والعلامات الجماعية وعلامات الاعتماد من جهة واستخدام الأسماء الجغرافية في العلامات التجارية من جهة أخرى سيكون أساسا لعمل اللجنة الدائمة في المستقبل.

93. وأشار وفد الصين إلى المناقشات المختلفة التي جرت بشأن المؤشرات الجغرافية في الدورات السابقة للجنة الدائمة، وشكر وفود جمهورية التشيك وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.4، فضلا عن وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح الوارد في الوثيقتين SCT/30/7 و SCT/31/7. وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة 2015 قد وجهت اللجنة الدائمة لدراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية في إطار ولايتها الحالية وتغطية جميع الجوانب، وأعرب عن أمله في اتخاذ خطوات أخرى نحو تنفيذ هذا القرار ومناقشة جميع المقترحات بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر.

94. وأعرب وفد جامايكا عن تأييده للاقتراح مشترك الواردة في الوثيقة SCT/31/8 Rev.5، ورأى أنه أساس جيد للعمل في المستقبل. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مشاورات غير رسمية باعتبارها وسيلة ممكنة للمضي قدما في بند جدول الأعمال قيد النظر.

95. وشدد وفد شيلي على أهمية وجدوى مناقشة المؤشرات الجغرافية داخل اللجنة الدائمة، وقال إنه من المهم تنفيذ الولاية التي منحتها الجمعية العامة، والمتمثلة في دراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية في إطار الولاية الحالية وتغطية جميع الجوانب. وفي الوقت نفسه، أبدى الوفد استعدادة لمناقشة تفاعل المؤشرات الجغرافية مع نظام أسماء الحقول، لأنه رأى

أن مناقشة المقترحات يجب أن تكون شاملة وتعكس جميع الشواغل. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن تأييده للمبادرات التي قد تضيف أي قيمة مفاهيمية إلى المناقشة، بناء على خطة عمل متوازنة بشأن المؤشرات الجغرافية.

96. وأشار وفد إسبانيا إلى الوثيقة 5 SCT/31/8 Rev.، وأكد على الهدف المهم للاقتراح وهو احتمال تمديد سياسة الويبو الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول لتشمل أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، والتي تقتصر حالياً على حقوق العلامات التجارية فقط. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد فرنسا في الوثيقة 6 SCT/34/6، والذي كان يهدف لدراسة حماية المؤشرات الجغرافية في النظم الوطنية وحماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول. وفي الختام، أكد الوفد على أهمية جمع معلومات عن تلك الموضوعات، بحيث يمكن دراسة حماية المؤشرات الجغرافية بأوسع نطاق ممكن.

97. وأشار وفد رومانيا إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة 5 SCT/31/8 Rev. بشأن حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، واتفق مع الرأي القائل بأن إجراء مسح للمؤشرات الجغرافية ونظام أسماء الحقول من شأنه أن يكون نشاطاً هاماً، يتماشى مع عمل اللجنة الدائمة، ويمكن أن تستفيد منه الدول الأعضاء في الويبو والمستخدمين. وأعرب الوفد عن تأييده لإعداد دراسة على النحو المقترح في الوثيقة 5 SCT/31/8 Rev. وطلب أن يُضاف في قائمة المشاركين في رعاية هذا الاقتراح.

98. وأشار وفد سويسرا إلى موقفه بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة 5 SCT/31/8 Rev.، الذي كان الوفد من المشاركين في رعايته، والذي تم تقديمه في الدوريتين السابقتين للجنة الدائمة. وأكد الوفد أنه ينبغي إدراج مضمون الاقتراح في خطة عمل اللجنة الدائمة بشأن المؤشرات الجغرافية. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشات غير رسمية من أجل إحراز تقدم في هذا الموضوع.

99. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد فرنسا، وأشاد باقتراح إجراء دراسة بشأن حماية المؤشرات الجغرافية داخل نظام أسماء الحقول. وأعرب الوفد عن نفس الشواغل التي وردت في الاقتراح، وأبدى رغبته في بحث الروابط بين المؤشرات الجغرافية ونظام أسماء الحقول.

100. وأشار وفد البرازيل إلى أن بلده يعلق أهمية كبيرة على مناقشة الموضوع قيد النظر، لأن المؤشرات الجغرافية منحت قيمة للمنتجين، وخاصة في القطاع الزراعي. وأشار الوفد إلى أن البرازيل استثمرت في تطوير نظام حماية للمؤشرات الجغرافية، وأعرب عن استعداده للمشاركة في حوار بناء عن خطة عمل متوازنة بشأن المؤشرات الجغرافية، وذلك في إطار التفويض الممنوح من الجمعية العامة.

101. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده الكامل لإجراء مسح عن القضايا المتعلقة بالنظم الوطنية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، وذلك في إطار التفويض الممنوح من الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد أن يتم اتخاذ المعلومات الواردة في الوثائق 3/6 SCT و 5/8 SCT كأساس لتلك الدراسة واستكمال البحث من خلال البيانات الجديدة المتعلقة بحماية المؤشرات الجغرافية من خلال العلامات الجماعية وعلامات الاعتماد وبحماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت.

102. وأشار الرئيس إلى أنه على الرغم من كل الوفود التي أخذت الكلمة أعربت عن تأييدها للقيام بمزيد من العمل، أعرب بعضها عن تأييد يقتصر على القيام بهذا العمل فقط على أساس اقتراح واحد محدد. وعلق الرئيس الدورة ودعا منسقي المجموعات والدول الأعضاء المعنية إلى عقد مشاورات غير رسمية.

[تعليق الدورة]

103. أطلع الرئيس اللجنة على نتائج المشاورات غير الرسمية.

104. وبعد المناقشات، خلص الرئيس إلى ما يلي:

(أ) ستُعقد، في الدورة السابعة والثلاثين للجنة، دورة إعلامية من شطرين تتناول ما يلي:

"1" خصائص وتجارب وممارسات النظم الوطنية والإقليمية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية؛

"2" وحماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت، والمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول؛

(ب) وستلي الجلسة الإعلامية مناقشات أخرى بشأن برنامج العمل اللازم لدعم ولاية الجمعية العامة؛

(ج) وستظل كل الاقتراحات الخاصة بهذا البند مطروحة على جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال: اعتماد ملخص الرئيس

105. أجاب الرئيس على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أن صياغة الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 15 من الملخص المؤقت الذي أعده الرئيس (الوثيقة SCT/36/5 Prov.) كانت مرنة بما فيه الكفاية لإدراج مناقشة في الدورة القادمة بشأن المسح المقترح من ذلك الوفد خلال المشاورات غير الرسمية.

106. ووافقت اللجنة الدائمة على ملخص الرئيس كما وردت في الوثيقة SCT/36/5.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

107. اختتم الرئيس الدورة يوم 19 أكتوبر 2016.

[يلي ذلك المرفقات]

A



SCT/36/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 أكتوبر 2016

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 17 إلى 19 أكتوبر 2016

ملخص الرئيس

الذي اعتمده اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

108. افتتح السيد فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (اللجنة) ورحّب بالمشاركين.

109. وتولى السيد ديفيد مولس (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

110. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة (SCT/36/1 Prov.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين

111. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين (الوثيقة (SCT/35/8 Prov.

البند 4 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

معاهدة قانون التصاميم

112. ذكّر الرئيس بأن "الجمعية العامة للويبو [لعام 2016] قررت أنها ستواصل، في دورتها المقبلة في أكتوبر 2017، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، يُنظّم في نهاية النصف الأول من سنة 2018"، وأشار إلى أن كل البيانات المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم ستُدوّن في التقرير.

113. وخلص الرئيس إلى أنه ينبغي للجنة، بالرغم من بقاء معاهدة قانون البراءات مطروحة على جدول أعمالها، الالتزام بقرار الجمعية العامة.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

114. نظرت اللجنة في الوثيقة SCT/36/2.

115. وبعد المناقشات، التمس الرئيس من الأمانة ما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم ردود إضافية و/أو مراجعة على الاستبيان بشأن تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط؛
- ودعوة المنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى تقديم تعليقات وملاحظات حول الموضوع، من منظور تجربتها؛
- وتجميع كل الردود والتعليقات والملاحظات المُستلمة لإدراجها في نسخة مراجعة من الوثيقة SCT/36/2 تُعرض على اللجنة في دورتها القادمة؛
- وإعداد وثيقة تحلّل الردود والتعليقات والملاحظات المُستلمة، كي تنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة.

معلومات بشأن خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية

116. أحاطت اللجنة علماً بالوثيقة SCT/36/3 وبالعرض الذي قدمته الأمانة على الشاشة حول خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية.

117. وفي حين شجّع الرئيس الدول الأعضاء على النظر في إمكانية استعمال خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية لأغراض تبادل وثائق الأولوية الخاصة بالتصاميم الصناعية والعلامات التجارية، فإنه خلص إلى أن اللجنة ستقدّر التقدم المحرز في هذا الصدد في دوراتها المقبلة.

البند 5 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

118. نظرت اللجنة في الوثيقتين SCT/35/4 و SCT/32/2.

119. وأشار الرئيس إلى أن كل البيانات المتعلقة بالوثيقتين SCT/35/4 و SCT/32/2 سثدوّن في التقرير.

120. وبعد المناقشات، خلص الرئيس إلى أن هذا البند سيظلّ مطروحاً على جدول أعمال اللجنة؛ والتمس من الأمانة دعوة الأعضاء إلى أن تقدم، على سبيل الأولوية، تعليقات وملاحظات إزاء مجالات التوافق رقم 1 (مفهوم اسم البلد) ورقم 2 (استبعاد العلامة من التسجيل إذا اعتُبرت وصفية) ورقم 5 (إجراءات الإبطال والاعتراض) ورقم 6 (الاستخدام كعلامة)، بما في ذلك أمثلة عملية على الطريقة التي تُطبق فيها هذه المبادئ في ولاياتها القضائية.

مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

121. نظرت اللجنة في الوثيقة SCT/36/4 والتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

البند 6 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

122. بعد المناقشات، خلص الرئيس إلى ما يلي:

(أ) ستُعقد، في الدورة السابعة والثلاثين للجنة، جلسة إعلامية من شطرين تتناول ما يلي:

"1" خصائص وتجارب وممارسات مختلف الأنظمة الوطنية والإقليمية لحماية المؤشرات الجغرافية،

"2" وحماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت، والمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول؛

(ب) وستلي الجلسة الإعلامية مناقشات أخرى حول برنامج العمل اللازم لدعم ولاية الجمعية العامة؛

(ج) وستظلّ كل الاقتراحات الخاصة بهذا البند مطروحة على جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

123. وافقت اللجنة على ملخص الرئيس كما ورد في هذه الوثيقة.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

124. اختتم الرئيس الدورة في 19 أكتوبر 2016.

[يلي ذلك المرفق الثاني]



SCT/36/INF/1
ORIGINAL: FRANÇAIS/ANGLAIS
DATE: 19 OCTOBRE 2016 / OCTOBER 19, 2016

Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques

Trente-sixième session
Genève, 17 – 19 octobre 2016

Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications

Thirty-Sixth Session
Geneva, October 17 to 19, 2016

LISTE DES PARTICIPANTS
LIST OF PARTICIPANTS

établie par le Secrétariat
prepared by the Secretariat

MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Fleurette COETZEE (Ms.), Senior Manager, Trademarks Division, Department of Trade and Industry, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria
fcoetzee@cipc.co.za

Victoria DIDISHE (Ms.), Manager, Patents and Designs, Department of Trade and Industry, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria
vdidishe@cipc.co.za

Sabonga MPONGOSHA, Advisor, Office of the Chief State Law Advisor, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria

Tania STEENKAMP HEFER (Ms.), Expert, Office of the Chief State Law Advisor, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria
steenkampt@dirco.gov.za

ALGÉRIE/ALGERIA

Naima KEBOUR (Mme), examinatrice spécialiste, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
naimakebour2000@gmail.com

Zakia BOUYAGOUB (Mme), assistante technique principale, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
zakia.bouyagoub@gmail.com

ALLEMAGNE/GERMANY

Christiane WILD (Ms.), Senior Trademark Examiner, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Division, Permanent Mission, Geneva
wi-2-io@genf.diplo.de

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Celia POOLE (Ms.), General Manager, Trade Marks and Designs Group, IP Australia, Canberra
celia.poole@ipaaustralia.gov.au

Tanya DUTHIE (Ms.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra
tanya.duthie@ipaaustralia.gov.au

AUTRICHE/AUSTRIA

Walter LEDERMÜLLER, Lawyer, Expert for International Trademark Affairs, Trademark Examiner, Expert, Legal Department for International Trademark Affairs, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna
walter.ledermueller@patentamt.at

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Ramin HAJIYEV, Head, Trademark Examination Department, State Committee for Standardization, Metrology and Patents of the Republic of Azerbaijan, Baku
hacra1000@gmail.com

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
bbutler@bahamasmission.ch

BÉLARUS/BELARUS

Andrew SHELEG, Head, Examination Division, Trademarks Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), State Committee on Science and Technologies, Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Sandrine PLATTEAU (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

BRÉSIL/BRAZIL

Caue OLIVEIRA FANHA, Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CAMEROUN/CAMEROON

Boubakar LIKIBY, secrétaire permanent, Comité national de développement des technologies, Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation (MINRESI), Yaoundé
likibyboubakar@gmail.com

Aurélien ETEKI NKONGO, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CANADA

Sandra NEWSOME (Ms.), Manager, Legislation and Practices, Copyright and Industrial Design Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Ottawa

Georges ELEFTHERIOU, Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Government of Canada, Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
frederique.delapree@international.gc.ca

CHILI/CHILE

Nelson CAMPOS, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago
ncampos@direcon.gob.cl

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
mpaiva@minrel.gov.cl

CHINE/CHINA

LI Zheng, Sector Chief, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing
zhangling_1@sipo.gov.cn

YAO Xin, Vice Investigator, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing
yaoxin@sipo.gov.cn

ZHANG Ling, Program Officer, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing
zhangling_1@sipo.gov.cn

POON Man Han Joyce (Ms.), Assistant Director, Intellectual Property Department, Government of the Hong Kong Special Administrative Region (SAR) of the People's Republic of China
joycepoon@ipd.gov.hk

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ, Representante Permanente, Embajador, Misión permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN, Consejero, Misión permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CONGO

Omer IBOMBO, chef, Service de la promotion de la propriété industrielle, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Direction générale de l'industrie, Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville
oibombo@yahoo.fr

COSTA RICA

Cristián MENA CHINCHILLA, Director, Registro de Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José
cmena@rnp.go.cr

Marco JIMÉNEZ CARMIOLO, Junta Administrativa, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

CÔTE D'IVOIRE

Kouabran Alexis KOUAME, sous-directeur en charge des indications géographiques, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIPI), Abidjan
kwabran@yahoo.fr

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Višnja KUZMANOVIĆ (Ms.), Head, Trademarks and Industrial Designs Department, Trademarks and Industrial Designs Department, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb
visnja.kuzmanovic@dziv.hr

CUBA

Madelyn RODRÍGUEZ LARA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra
m_rodriguez@missioncuba.ch

DANEMARK/DENMARK

Hanne Sigridur FLENSMARK (Ms.), Special Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office (DKPTO), Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Djama Mahamoud ALI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
kcarballo@minec.gov.sv

ESPAGNE/SPAIN

Paloma HERREROS RAMOS (Sra.), Jefa, Servicio de Examen de Marcas, Departamento de Signos Distintivos, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Gerardo PEÑAS GARCÍA, Jefe, Área de Examen de Modelos, Diseños y Semiconductores, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Oriol ESCALAS NOLLA, Asesor, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
amy.cotton@uspto.gov

David GERK, Patent Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
david.gerk@uspto.gov

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Advisor, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Dalila JARMOVA (Ms.), Head, Trademarks Section, Trademarks, Industrial Design and Geographical Indications Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
dalilaj@ippo.gov.mk

Defrime AMATI BEKJIROVA (Ms.), Advisor, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
amati.defrime@ippo.gov.mk

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Roman ZAKHAROV, Director, Trademarks Department, Russian Academy of Intellectual Property (FIPS), Moscow

Gennady IVANOV, Deputy Director, Chamber of Patent Disputes, Russian Academy of Intellectual Property (FIPS), Moscow

Elena SOROKINA (Ms.), Head of Division, Law Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anna ROGOLEVA (Ms.), Counsellor, Law Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FINLANDE/FINLAND

Reetta NURMINEN (Ms.), Legal Officer, Finnish Patent and Registration Board, Helsinki

Nina SANTAHARJU (Ms.), Legal Officer, Finnish Patent and Registration Board, Helsinki
nina.santaharju@prh.fi

FRANCE

Véronique FOUKS (Mme), chef, Service juridique, Institut national de l'origine et de la qualité, Ministère de l'agriculture, Montreuil-sous-Bois

Indira LEMONT SPIRE (Mme), conseillère juridique, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie
ilemontspire@inpi.fr

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Alexander BEN-ACQUAAH, Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joseph OWUSU-ANSAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs, Industrial Property Organization (OBI), Athens

HONDURAS

Rafael Humberto ESCOBAR, Subdirector General de Propiedad Intelectual, Dirección General de Propiedad Intelectual (DIGEPIH), Tegucigalpa
rhescobar_2004@yahoo.com

HONGRIE/HUNGARY

Imre GONDA, Deputy Head, Trademark, Model and Design Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
imre.gonda@hipo.gov.hu

INDE/INDIA

Madhurjya THAKUR, Deputy Controller, Patent and Design, Office of the Controller-General of Patents, Designs and Trademarks, Department of Industrial Policy Promotions (DIPP), Ministry of Commerce and Industry, Kolkata

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Erry Wahyu PRASETYO, Third Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
erry.prasetyo@mission-indonesia.org

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Mohammad MOEIN ESLAM, Legal Expert, Tehran

Reza DEHGHANI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
rezadehghani58@yahoo.com

IRLANDE/IRELAND

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
mary.killeen@dfa.ie

ISRAËL/ISRAEL

Na'ama DANIEL (Ms.), Advisor, Legislation and Legal Counsel, Intellectual Property Law Department, Ministry of Justice, Jerusalem
naamada@justice.gov.il

Dan ZAFRIR, Advisor, Permanent Mission, Geneva
reporter3@geneva.mfa.gov.il

ITALIE/ITALY

Bruno MASSIMILIANO, Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
massimiliano.bruno@mise.gov.it

Michele MILLE (Ms.), Expert, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
michelle.mille.ext@mise.gov.it

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
matteo.evangelista@esteri.it

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
alessandro.mandanici@esteri.it

Carlo FAVARETTO, Intern, Permanent Mission, Geneva
wipostage.ginevra@esteri.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Marcus GOFFE, Acting Deputy Director, Legal Counsel, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston
marcus.goffe@jipo.gov.jm

Simara HOWELL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hiroyuki ITO, Director, Design Registration System Planning Office, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masataka TAKENOUCI, Specialist for Trademark Planning, Trademark Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
kenji.saito@mofa.go.jp

KENYA

Christian LANGAT, Trademark Examiner, Trademark Section, Kenya Industrial Property Institute (KIPI), Ministry of Trade and Industry, Nairobi
christianlangat@gmail.com

Peter KAMAU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva
pmkamau2012@gmail.com

Stanley MWENDIA, Expert, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI, Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Janis KARKLINS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Wissam EL AMIL, Head, Intellectual Property Rights, Office of Intellectual Property, Department of Intellectual Property, Directorate General of Economy and Trade, Ministry of Economy and Trade, Beirut
wamil@economy.gov.lb

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENĖ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius
lina.mickiene@vpb.gov.lt

MALAISIE/MALAYSIA

Azhar ABDUL RAZAB, Senior Director, Trademark and Geographical Indication Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur
azaharazab@myip.gov.my

MAROC/MOROCCO

Adil EL MALIKI, directeur général, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca
adil.elmaliki@ompic.org.ma

MEXIQUE/MEXICO

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla Priscila JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève
grealini@gouv.mc

MOZAMBIQUE

Margo Andrea BAGLEY (Ms.), Expert Advisor, Government of Mozambique (Professor of Law, University of Virginia School of Law), Charlottesville
mbagley@virginia.edu

NÉPAL/NEPAL

Madhav Prasad SUBEDI, Under Secretary, Ministry of Industry, Kathmandu

NIGÉRIA/NIGERIA

Ruth OKEDIJI (Ms.), Expert Advisor, Nigerian Copyright Commission (NCC), Federal Ministry of Information and Culture, Abuja
rokediji@umn.edu

Peter EMUZE, chargé d'affaires, a.i., Permanent Mission, Geneva

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Trine HVAMMEN-NICHOLSON (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
thv@patentstyret.no

Ingeborg Anne RÅSBERG (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
iar@patentstyret.no

OMAN

Ali ALMAMARI, Head, Industrial Property Intellectual Property Department, Ministry of Commerce and Industry, Muscat
ahsn500@yahoo.com

Mohammad ALBALOUSHI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Krizia MATTHEWS, Consejero Legal, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA, Economic Affairs Officer, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva
tebgeowill@yahoo.com

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
aqtalisayon@gmail.com

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
jheng0503bayotas@gmail.com

POLOGNE/POLAND

Edyta DEMBY-SIWEK (Ms.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
edemby-siwek@uprp.pl

Anna DACHOWSKA (Ms.), Expert, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
adachowska@uprp.pl

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

KIM Min-Hee (Ms.), Deputy Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
kmhkmh@korea.kr

KIM Shin, Judge, Suwon District Court, The Judiciary, Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVITCHI, Head, Trademarks and Industrial Designs Department, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau
simion.levitchi@agepi.gov.md

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN MALDONADO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

CHOE Chi Ho, Director General, Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Invention Office of the Democratic People's Republic of Korea, Pyongyang

IM Jong Thae, Senior Examiner, Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Invention Office of the Democratic People's Republic of Korea, Pyongyang

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Raddka STUPKOVÁ (Ms.), Head, Trademarks Section, Industrial Property Office, Prague
rstupkova@upv.cz

ROUMANIE/ROMANIA

Alice Mihaela POSTĂVARU (Ms.), Head, Designs Division, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
postavaru.alice@osim.ro

Gratiela COSTACHE (Ms.), Legal Advisor, Legal Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
gratiela.duduta@osim.ro

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Clare HURLEY (Ms.), Head, Brands and International Trade Mark Policy, Intellectual Property Office, Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI, Intellectual Property and Trademark Attaché, Permanent Mission, Geneva
mission.holy-see@itu.ch

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SERBIA

Marija BOŽIĆ (Ms.), Head, International Trademark Department, Intellectual Property Office of the Republic of Serbia, Belgrade
mbozic@zis.gov.rs

SINGAPOUR/SINGAPORE

Mei Lin TAN (Ms.), Senior Legal Counsel, Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore
tan_mei_lin@ipos.gov.sg

Isabelle TAN (Ms.), Acting Director, Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Emil ZATKULIAK, First Secretary, Permanent Representation of the Slovak Republic to the European Union, Ministry of Foreign and European Affairs of the Slovak Republic, Brussels

SOUDAN/SUDAN

Azza MOHAMMED ABDALLA HASSAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
mission.sudan@bluewin.ch

SUÈDE/SWEDEN

Gustav MELANDER, Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO),
Söderhamn
gustav.melander@prv.se

Josefin PARK (Ms.), Legal Advisor, Division for Intellectual Property and Transport Law,
Ministry of Justice, Stockholm
josefin.park@gov.se

Charlotte SVENSSON (Ms.) Legal Intern, Division for Intellectual Property and Transport Law,
Ministry of Justice, Stockholm
charlotte.e.svensson@regeringskansliet.se

SUISSE/SWITZERLAND

Gilles AEBISCHER, conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut
fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Nicolas GUYOT YOUN, conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales,
Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Marie KRAUS (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales,
Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET, conseiller juridique, expert en indications géographiques, Institut
fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD, conseiller, Mission permanente, Genève

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz MIRALIEV, Head, Department of International Registration of Trademarks, National
Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the
Republic of Tajikistan, Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Udomsit PATTRADEELUCK, Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP),
Ministry of Commerce, Nonthaburi
udomsitp@gmail.com

TIMOR-LESTE

Natalina Maria AMARAL DA COSTA (Ms.), Chief, Department of License, Ministry of
Commerce, Industry and Environment, Dili
mamarcho0408@gmail.com

João Castro PEREIRA, Employee, Manufacturing, Ministry of Commerce, Industry and Environment, Dili

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH, Ambassador, Permanent Mission, Geneva
at.geneve@diplomatie.gov.tn

Naouali NASREDDINE, Counsellor, Permanent Mission, Geneva
n.naouali@diplomatie.gov.tn

TURQUIE/TURKEY

Osman GÖKTÜRK, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Valentyna HAIDUK (Ms.), Head, Department of Rights for Indications, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (SE UIPV), Kiyv
v.gayduk@ukrpatent.org

Iryna DEUNDIAK (Ms.), Chief Expert, Department of International Registrations, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service, State Enterprise “Ukrainian Institute of Industrial Property” (SE UIPV), Kiyv
i.deundiak@ukrpatent.org

URUGUAY

Gabriela Lourdes ESPÁRRAGO CASALES (Sra.), Encargada de la División de Signos Distintivos, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minas (MIEM), Montevideo

Juan José BARBOZA, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VIET NAM

Quang Tuan NGUYEN, Head, Industrial Design Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Hanoi

YEMEN

Hussein AL-ASHWAL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
h.alashwal@yahoo.com

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Legal and Policy Affairs Officer, Directorate General for the Internal Market and Services, European Commission, Brussels

Stephan HANNE, Policy Officer, International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lucas VOLMAN, Intern, Permanent Mission, Geneva

I. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Samer MASRI, Manager, Intellectual Property Department, Industrial Property Office, Ministry of National Economy, Nablus

Ibrahim MUSA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/BENELUX
ORGANISATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN, juriste, Département des affaires juridiques, La Haye
cjanssen@boip.int

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT, Counsellor, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG, Senior Economist, Permanent Delegation, Geneva

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Hubert DOLÉAC, conseiller juridique principal en propriété intellectuelle, Vevey

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Student's
Association (ELSA International)

Elif Benan YAMAN (Ms.), Head, Brussels
Bjorka DUKA (Ms.), Member, Brussels
Christina LEMKE (Ms.), Member, Brussels
Federica SIGNORETTI (Ms.), Member, Brussels
Kelly VERNY (Ms.), Member, Brussels

Association française des praticiens du droit des marques et modèles (APRAM)
Giulio MARTELLINI, Representative, Torino
g.martellini@ip-skill.it

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International
Wine Law Association (AIDV)
Matthijs GEUZE, Representative, Divonne-les-Bains
matthijs.geuze77@gmail.com

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International
Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Irmak YALCINER (Ms.), Observer, Zurich

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle
bruno.machado@bluewing.ch

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys
Association (JPAA)
Jiro MATSUDA, Expert, Tokyo
gyoumukokusai@jpaa.or.jp
Yoshiki TOHYAMA, Expert, Tokyo
gyoumukokusai@jpaa.or.jp
Kenji TAGUCHI, Expert, Tokyo
gyoumukokusai@jpaa.or.jp

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)
Tomohiro NAKARUMA, Chair, Designs Committee, Nagoya-shi
nakamura.t@wi.kualnet.jp; nakamura@ipworld.jp

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International
Intellectual Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD, chargé de mission, Genolier
francois.curchod@vtxnet.ch

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Toni POLSON ASHTON (Ms.), CET Group 1, Toronto
ashton@simip.com

Intellectual Property Owners Association (IPO)
Richard STOCKTON, Attorney, Chicago
rstockton@bannerwitcoff.com

MARQUES - Association des propriétaires européens de marques de commerce/
MARQUES - Association of European Trade Mark Owners
Peter GUSTAV, Member, Designs Team, Copenhagen

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI, Managing Director, Geneva

Société pour l'attribution des noms de domaine et des numéros sur Internet (ICANN)/
Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN)
Nigel HICKSON, Vice President, Europe and Middle East, Geneva
nigel.hickson@icann.org
Tarek KAMEL MAHMOUD, Senior Advisor to the President for Government and IGO Engagement, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Adil EI MALIKI (Maroc/Morocco)

Vice-présidents/Vice-chairs: Imre GONDA (Hongrie/Hungary)
Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Mexique/Mexico)

Secrétaire/Secretary: David MULS (OMPI/WIPO)

VI. SECRETARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD
INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

David MULS, directeur principal, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Senior Director, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM, chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), chef, Section du droit des marques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Trademark Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Violeta GHETU (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des marques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Trademark Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]